

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب إجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله من الثمرات "

صدق الله العظيم

معالي الرئيس،،

حضرات النواب المحترمين ،،،

يسرني في مستهل خطابي هذا، أن أتقدم إلى معالي الرئيس والى السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المُوقر بأسمى آيات التهئة والتبريك، بمناسبة الأعياد المباركة وبمناسبة حصولكم على ثقة أبناء وبنات الأردن، لتساهموا في تعزيز مسيرة البناء والنماء لوطننا الغالي في ظل قيادة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

ويسعدني أيضاً في هذه المناسبة الطيبة، أن أعرب لكم عن اعتزاز الحكومة بمجلسكم الكريم، وحرصها على بناء

شراكة حقيقية معكم لنحقق معاً الخير لحاضر الأردن ومستقبله
المشرق بإذن الله .

معالي الرئيس،،

حضرات النواب المحترمين،،،

إن مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2008، يجسد أولوياتنا الوطنية، التي ترجمت إلى سياسات وبرامج ومشاريع تنموية وخدمية، تم التوافق عليها في كل من وثيقتي الأجندة الوطنية وكننا الأردن، بهدف ترسيخ أركان الاستقرار المالي والنقدي لاقتصادنا الوطني، وتمكينه من الاستمرار في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تنعكس إيجاباً على حياة المواطنين في كافة أنحاء المملكة.

ولا شك بأنكم تدركون ايها السادة عظم التحديات التي تواجه اقتصادنا الوطني، ومن أهمها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والعجزات المزمنة في الموازنة العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات، وأعباء المديونية، وارتفاع الأسعار

العالمية للسلع والخدمات، وتدني مستويات الإنتاجية، وتراجع تنافسية اقتصادنا الوطني وفقاً للعديد من المؤشرات الاقتصادية الدولية.

إن هذه التحديات وغيرها تتطلب منا جميعاً بذل المزيد من الجهود والمتابعة الحثيثة والعمل الدؤوب لتذليلها والتغلب عليها. وإننا في الحكومة لعلنا بثقة بأننا بإذن الله تعالى قادرون على النجاح في هذه المهمة بشراكتكم وبشراكة كافة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وكما تعلمون حضرات السيدات والسادة النواب أنه بالرغم من شح الموارد والإمكانات إلا أن حجم الانجازات والمكتسبات الوطنية على مدى السنوات الماضية كانت وبحمد الله وتوفيقه كبيرة. وهي انجازات تراكمية، نحرص على البناء عليها وضمان استدامتها، من خلال مواصلة عملية الإصلاح والتطوير بخطى ثابتة. فالإصلاح هو النهج السليم الذي يمكننا

من مواجهة التحديات وتحقيق أهدافنا الوطنية المنشودة بكفاءة
واقترار .

معالي الرئيس،،

حضرات النواب المحترمين،،،

تؤمن الحكومة بأن الركن الأساسي لعملية الإصلاح
الاقتصادي والمالي يتمثل في الوصول إلى موازنة صحية،
موازنة خالية من التشوهات، تجسد مبدأ الاعتماد على الذات
وتؤمن متطلبات العيش الكريم لمواطننا العزيز وللأجيال
القادمة.

فالموازنة الصحية، تقوم في الأساس على الاستخدام
الأمثل للموارد والإمكانات، وصولاً إلى ترسيخ مبادئ العدالة
وتكافؤ الفرص وتوزيع مكتسبات التنمية وإدامة متطلباتها ورفع
مستوى الخدمات الأساسية، وذلك من أجل توفير بيئة استثمارية
جاذبة وشبكة حماية اجتماعية فعالة توجه لشرائح المجتمع كافة
وخاصة شريحة الفقراء وذوي الدخل المحدود.

معالي الرئيس،،

حضرات النواب المحترمين،،،

إن الفقراء وذوي الدخل المحدود هم الأولى بالدعم والرعاية. وإن آلية الدعم المتبعة حالياً والموجهة لدعم السلع تعد تشوهاً واضحاً في الموازنة العامة. فهذه الآلية لا تتسم بالعدالة، كما أنها أصبحت تهدد أركان الاستقرار المالي والنقدي. فالجانب الأكبر من هذا الدعم يذهب لصالح الأغنياء وغير الأردنيين، بينما لا يصل الفقراء وذوي الدخل المحدود منه إلا النزر اليسير.

لذلك فإن الحكومة ترى أن تغيير آلية الدعم لتوجه إلى المواطن المستحق أصبحت من الضرورات الملحة التي تتطلبها مصلحتنا الوطنية العليا.

معالي الرئيس،،

حضرات النواب المحترمين،،،

■ واجهت مسيرتنا الاقتصادية خلال العام الحالي وخاصة في نصفه الثاني ضغوطات حادة جراء الارتفاع المحموم في الأسعار العالمية للسلع المستوردة، سيما أسعار النفط والحبوب التي وصلت إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، مما اضطر الحكومة لإصدار ملحق ثان للموازنة العامة في أيلول الماضي بقيمة 500 مليون دينار .

■ بالإضافة إلى الملحق الأول بقيمة 78 مليون دينار والذي تم إصداره في نيسان الماضي لتغطية زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري.

■ ومع استمرار وتيرة الارتفاع في أسعار النفط العالمية، فقد تحملت الخزينة أعباء إضافية ناتجة عن دعم المحروقات بمقدار 80 مليون دينار زيادة على المخصصات التي تم رصدها لهذه الغاية في ملحق قانون الموازنة الثاني.

■ ومما زاد الأمر صعوبة تراجع حجم المساعدات الخارجية عن مستواها المقدر في قانون الموازنة العامة لعام 2007 بمقدار 228 مليون دينار.

معالي الرئيس،،

حضرات النواب المحترمين،،،

■ إن هذه الأعباء كان من الممكن أن تزيد عجز الموازنة لهذا العام من 310 مليون دينار تم استهدافها في قانون الموازنة الأصلي، إلى 1076 مليون دينار .

■ لكن أرقام إعادة التقدير لعجز الموازنة، تشير إلى أن هذا العجز بحمد الله تعالى لن يتجاوز 616 مليون دينار أو ما نسبته 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

■ ولقد جاء هذا الانخفاض في العجز كمحصلة لزيادة الإيرادات المحلية نتيجة التحسن في كفاءة التحصيل من جهة، وإجراءات ضبط النفقات من جهة أخرى.

■ أما على صعيد المديونية، فقد واصل رصيد الدين العام تراجعاً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ليصل إلى 71.6% في نهاية تشرين الثاني الماضي، بالمقارنة مع 73.5% في نهاية عام 2006.

■ أما بالنسبة لبرنامج التخصيص، فقد تم خلال هذا العام تخصيص شركات توليد وتوزيع الكهرباء وكهرباء أربد بالإضافة إلى شركة الملكية الأردنية.

■ وحرصاً من الحكومة على تنفيذ التوجيهات الملكية السامية، فقد تم تخصيص 3% من إجمالي عوائد بيع الشركات التي تم تخصيصها لصالح منتسبي ومتقاعدي القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية.

■ أما على صعيد التجارة الخارجية، فقد سجلت الصادرات الوطنية معدل نمو بلغ 10.7% خلال الشهور العشرة الأولى من هذا العام مقابل 14% لعام 2006، في حين

ارتفعت المستوردات بنسبة 14% لنفس الفترة المذكورة مقابل 10% في عام 2006.

■ وكمحصلة لذلك، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري ليصل إلى 4377 مليون دينار في نهاية تشرين الأول الماضي، مقابل 3754 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق.

■ أما فيما يتعلق باحتياجات البنك المركزي من العملات الأجنبية، فقد ارتفعت من 6102 مليون دولار في نهاية عام 2006 إلى 6974 مليون دولار في منتصف الشهر الحالي، لتغطي بذلك مستوردات المملكة لفترة ستة شهور تقريباً.

■ كما بلغ معدل التضخم خلال الشهور الأحد عشر الأولى من هذا العام 5.4% مقابل 6.3% لعام 2006 .

■ أما بالنسبة لمعدل البطالة، فقد وصل في نهاية الربع الثالث من هذا العام إلى 14.3% مقارنة مع 13.9% في عام 2006.

■ ونتيجةً لكل ذلك، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً خلال النصف الأول من هذا العام بنسبة 5.8% مقارنة مع 6.3% في عام 2006.

معالي الرئيس،،

حضرات النواب المحترمين،،،

أما فيما يتعلق بمشروع قانون الموازنة العامة لعام 2008، فأرجو أن أبين بأن هذا المشروع قد تم إعداده وفقاً لمفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج، ضمن إطار مالي متوسط المدى . وقد تميز هذا المشروع بشموله لمؤشرات محددة لقياس أداء الوزارات والدوائر الحكومية، بهدف الارتقاء بكفاءة الإنفاق العام، والتأكد من تحقيقه للأهداف المنشودة.

واستجابة لتوصية اللجنة الاقتصادية والمالية لمجلسكم الكريم، فقد بدأت وزارة المالية برصد مخصصات البرامج والمشاريع التنموية في موازنات الوزارات المنفذة لها وذلك على مرحلتين تنتهي في العام 2009 وصولاً إلى موازنة تتسم

بالتكاملية والشفافية بهدف تجنب الازدواجية والتداخل في عمل
الوزارات.

هذا وقد حرصت الحكومة عند إعداد مشروع هذا القانون،
على إشراك وزارات ودوائر الدولة المختلفة في المركز
والمحافظات، في بلورة أولويات الموازنة لتعكس أولوياتنا
الوطنية، وفي مقدمتها الأولويات الاقتصادية والاجتماعية
ومن أهمها ما يلي:

أولاً: تحسين مستوى معيشة المواطن

انسجاماً مع التوجيهات الملكية السامية، والتي أكد عليها
صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم في خطاب العرش
السامي، والمتمثلة بتحقيق تحسن ملحوظ في مستوى معيشة
المواطن الأردني، فقد حرصت الحكومة على تبني شبكة أمان
اجتماعي، تتصف بالشمولية والعدالة، وتراعي إيصال الدعم
لمستحقيه .

وتهدف الحكومة من تبني هذه الشبكة التي تقدر كلفتها السنوية بنحو 301 مليون دينار الى رفع مستوى معيشة الشرائح المستحقة بشكل يفوق الأثر السلبي الذي ستتحمله هذه الشرائح عند رفع الدعم عن بعض السلع المدعومة.

وفيما يلي استعراض للملامح الرئيسية لشبكة الأمان الاجتماعي هذه:

1- ربط الرواتب الأساسية للعاملين في الجهازين المدني والعسكري والبلديات بمعدل التضخم، بالإضافة إلى تقديم علاوة إضافية تمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم وتعويضهم عن تداعيات ارتفاع الأسعار. وبحيث يراعى ان يكون إجمالي الزيادة على رواتب الموظفين الذين يقل راتبهم الشهري الإجمالي عن 300 دينار أعلى من إجمالي الزيادة على رواتب الموظفين الذين تزيد رواتبهم الإجمالية عن هذا الحد.

2- منح المتقاعدين المدنيين والعسكريين زيادة على رواتبهم التقاعدية تعادل نسبة التضخم . بالإضافة إلى تقديم علاوة إضافية مقطوعة تمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم وتعويضهم عن تداعيات ارتفاع الأسعار. وبحيث يراعى ان يكون إجمالي الزيادة على رواتب المتقاعدين الذين يقل راتبهم الشهري عن 300 دينار أعلى من إجمالي الزيادة على رواتب المتقاعدين الذين يزيد راتبهم الشهري عن هذا الحد.

3- زيادة قيمة المعونة الشهرية للفرد المستفيد من صندوق المعونة الوطنية بمقدار عشرة دنانير شهرياً.

4- تعديل سلم رواتب الهيئات التدريسية والإدارية في الجامعات الرسمية بما يساعد على تحسين ظروفهم المعيشية.

5- إقرار سلم جديد لرواتب القضاة النظاميين والشرعيين وموظفي دائرة الإفتاء العام بما يساعد على تحسين ظروفهم المعيشية .

6- تسكين العاملين على حساب صندوق الدعوة في وزارة الأوقاف على نظام الخدمة المدنية، مما سيؤدي إلى زيادة رواتبهم الشهرية بمعدل لا يقل عن الزيادة التي حصل عليها زملاؤهم العاملون على نظام الخدمة المدنية .

7- تقديم دعم نقدي مباشر للمواطنين من غير موظفي ومتقاعدي الجهازين المدني والعسكري الذين يقل نصيب الفرد من دخل أسرته عن 1000 دينار سنوياً، وشمولهم بمظلة التأمين الصحي، وذلك لتمكينهم من مواجهة ارتفاع الأسعار في عام 2008.

8- وستعمل الحكومة على إجراء حوار بناء مع فعاليات القطاع الخاص المختلفة لتحفيزها على زيادة رواتب العاملين في مؤسسات القطاع الخاص لضمان شمولية شبكة الأمان الاجتماعي على المستوى الوطني.

9- تقديم دعم نقدي لمربي الماشية والأغنام الذين لا تزيد أعداد حيازتهم عن (300) رأس بواقع (10) دنانير لكل

رأس من هذه الحيازات. وذلك من أجل حماية صغار مربي الثروة الحيوانية من ارتفاع أسعار الأعلاف.

وفي هذا المجال، فإن الحكومة ستقوم بتشجيع المواطنين على زراعة مادتي الشعير والقمح من خلال التزامها بشراء الإنتاج المحلي من هاتين المادتين بأسعار تزيد عن الأسعار العالمية والإعلان عن ذلك في كافة وسائل الإعلام.

■ كما ستقوم الحكومة بتحديد أراضٍ مملوكة للخزينة في كافة محافظات المملكة من أجل استغلالها لزراعة القمح والشعير وإقامة محميات رعوية عليها.

■ كما أنه سيتم استحداث صندوق خاص لتمويل زراعة مادتي القمح والشعير يتم دعمه لمرة واحدة وبمبلغ (40) مليون دينار يتوزع مناصفة بين عامي 2008 و 2009 ، وذلك بهدف تشجيع الإنتاج المحلي من هاتين المادتين.

**10- عدم رفع أسعار الكهرباء على صغار المستهلكين
والمحافظة على الأسعار الحالية للخبز.**

**11- وقد حرصت الحكومة على شمول موازنة العام القادم
لمحور الأمن الاجتماعي بمفهومه الشامل، حيث تضمنت
بنود الموازنة حوالي 380 مليون دينار، من أجل تقديم الدعم
للمواد التموينية الأساسية ولصندوق المعونة الوطنية
وللمعالجات الطبية لغير المؤمنين صحياً، هذا فضلاً عن
برامج مكافحة الفقر ودعم المشاريع الإنتاجية والتغذية
المدرسية ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة.**

ثانياً: تحسين البيئة الاستثمارية

كما تعلمون حضرات الأخوة النواب، فإن قانون الموازنة
العامة يشكل انعكاساً للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي

للحكومة، ولذلك فقد أولى مشروع قانون الموازنة العامة للعام القادم الأهمية الكبيرة لتأمين البيئة الاستثمارية المناسبة لضمان تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي، من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي وذلك عبر تقديم الحوافز الاستثمارية وإزالة معوقات الاستثمار وتوفير البنية التحتية اللازمة لحفز القطاع الخاص على الاستثمار في محافظات المملكة كافة، وخاصة في المناطق التنموية التي تم إطلاقها مؤخراً في كل من المفرق واربد ومعان.

وتتطلع الحكومة الى مشروع القانون الذي تقدمت به إلى مجلسكم الكريم، والخاص بالمناطق التنموية أن يسهم بشكل فعال في تحفيز القطاع الخاص للإقبال بشكل أكبر على إقامة المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق بالإضافة الى مناطق أخرى يجري العمل عليها .

وستعمل الحكومة أيضاً وبالتعاون مع مجلس الأمة على تنفيذ حزمة من الإصلاحات الضريبية ركيزتها الأساسية تحقيق

العدالة والكفاءة والفاعلية وتبسيط الإجراءات الضريبية، من أجل زيادة المدخرات الوطنية وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والخارجي باعتباره المحور الرئيسي لمحاربة الفقر والبطالة .

ثالثاً: قطاع الإسكان

في ضوء التوجيهات الملكية السامية بأن يكون عام 2008 عاماً للإسكان، فقد تضمن مشروع قانون الموازنة العامة للعام القادم مخصصات لدعم المشاريع الإسكانية الكبيرة، بلغت حوالي 86 مليون دينار، يستفيد منها كلُّ من موظفي الحكومة والمعلمين ومنتسبي ومتقاعدي القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية بالإضافة إلى الأسر الفقيرة، وذلك ضمن خطة متوسطة المدى للتخفيف من الأعباء التي يتحملها المواطن جراء ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات.

كما ستعمل الحكومة على تخصيص جزءٍ من أراضي الخزينة ضمن تصور متكامل لتخفيف كلفة تملك المساكن على المواطنين في محافظات المملكة كافة.

رابعاً: تنمية الموارد البشرية

إن الاستثمار في الإنسان الأردني وفي تعليمه وتدريبه هو الركيزة الأساسية لنجاح جهود الإصلاح والتحديث، وضمن هذا الإطار، فقد تضمن مشروع قانون الموازنة العامة للعام القادم تخصيص 581 مليون دينار لقطاعات التعليم العام والتعليم العالي والتدريب المهني، وذلك من أجل توفير البيئة التعليمية والتدريبية التي تتسجم مع أهداف الاستراتيجيات الوطنية الرامية للنهوض بهذه القطاعات الهامة لا سيما زيادة إنتاجية الموارد البشرية الأردنية بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

خامساً: الرعاية الصحية

إن المحافظة على صحة وسلامة المواطن وتوفير الخدمات الصحية له بالنعوية والكفاءة المطلوبة، تعد من أهم مكونات برنامج عمل الحكومة للعام القادم، ولذلك فقد تضمن مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2008 زيادة مخصصات

قطاع الصحة لتصبح 513 مليون دينار مقارنة مع 447 مليون دينار في العام الحالي .

سادساً: الأمن المائي وأمن التزود بالطاقة

إن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد بشكل رئيسي على قدرة اقتصادنا الوطني على توفير الحجم والنوعية اللازمتين من مصادر الطاقة المختلفة والمياه، بالإضافة إلى ضمان تأمينها واستمرارية وصولها لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية في المجتمع .

ولذلك، فقد أعطى مشروع قانون الموازنة العامة للعام القادم أهمية كبيرة لموضوعي الطاقة والمياه، حيث تم رصد حوالي 158 مليون دينار لتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع الكبرى، مثل مشروع جر مياه الديسي وإنشاء مجموعة من السدود ومشاريع الصرف الصحي وشبكات توزيع الغاز الطبيعي ومشاريع الطاقة المتجددة. بالإضافة إلى تنفيذ إستراتيجية وطنية

للحفاظ على مخزون مناسب من مصادر الطاقة المختلفة لتحقيق أمننا الاقتصادي والوطني بمفهومه الشامل .

سابعاً: الأمن الوطني

تدرك الحكومة أن الحفاظ على قدرات وجاهزية القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية وتعزيزها وتحسين مستوى معيشة منتسبيها هي ركيزة أساسية لمواجهة التحديات ولتعزيز مكانة الأردن وبيئته الاستثمارية وقدراته التنافسية. ولذلك فقد أولت الموازنة العامة جل الاهتمام والرعاية لقواتنا المسلحة الباسلة وأجهزتنا الأمنية الساهرة على امن الوطن والمواطن، ليكون الأردن كما أرادَه القائد، الوطن المنيع القادر على الدفاع عن مكتسباته الوطنية وتعزيزها .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين ،،،

لقد استند مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2008 على جملة من المرتكزات أهمها ما يلي:

□ استمرار تحقيق اقتصادنا الوطني لمعدلات نمو حقيقية بحدود 6 % وهي بذلك تفوق معدلات النمو السكاني.

□ توقع ارتفاع معدل التضخم نتيجة لأسباب عديدة من أهمها التضخم العالمي ورفع الدعم عن بعض السلع المدعومة، حيث يتوقع أن يتراوح بين 8% إلى 9%.

□ ومن أجل التخفيف من الآثار السلبية لذلك على اقتصادنا الوطني وعلى ظروف ومستوى معيشة المواطنين، ستعمل الحكومة من خلال السياسة النقدية على الحفاظ على مستوى ملائم من السيولة المحلية يمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق معدلات النمو الحقيقي المستهدفة ضمن بيئة أسعار محلية مستقرة نسبياً.

□ توقع بلوغ عجز الحساب الجاري حوالي 14% من الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى توقع نمو

الصادرات الوطنية بنسبة 12% والمستوردات بنسبة 14%.

□ زيادة حجم التكوين الرأسمالي الثابت ليصل إلى 31% من الناتج المحلي الإجمالي.

□ تراجع رصيد الدين الخارجي بنحو 13 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتنفيذ اتفاقية الشراء المبكر لديون دول نادي باريس، واستغلال اتفاقيات مبادلة الدين مقابل استثمارات، واقتصار عمليات الاقتراض الخارجي على الأولويات الوطنية الرئيسية.

□ احتفاظ البنك المركزي بمستويات مريحة من احتياطات العملات الأجنبية باعتبار ذلك ركن أساسي من أركان الاستقرار النقدي والمالي في المملكة .

معالي الرئيس،،

حضرات النواب المحترمين،،،

استناداً إلى هذه المرتكزات والأولويات، وتوافقاً مع مضامين النهج الإصلاحية ومرتكزاته، اعرض على حضراتكم الملامح الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة لعام 2008 وذلك على النحو التالي:

أولاً : الإيرادات

الإيرادات المحلية : قُدرت بنحو 4061 مليون دينار متجاوزة مستواها المعاد تقديره لعام 2007 بنسبة 11.5%، لتشكل بذلك حوالي 31.7% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2008.

ومن الجدير ذكره في هذا الشأن، أن معدل الزيادة المتوقع في الإيرادات المحلية ناجمٌ بشكل أساسي عن النمو في النشاط الاقتصادي والتحسين المتوقع في كفاءة التحصيل وليس عن زيادة معدلات الضريبة.

اما فيما يتعلق بالمنح الخارجية: من المتوقع أن تبلغ حوالي 440 مليون دينار مقابل 346 مليون دينار منح معاد تقديرها لعام 2007.

وفي هذه المناسبة، اسمحوا لي أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان للدول الشقيقة والصديقة على دعمها المستمر للمملكة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي واليابان.

وترتيباً على ما سبق: قُدرت الإيرادات الإجمالية بنحو 4501 مليون دينار، بزيادة مقدارها 512 مليون دينار أو ما نسبته 12.8% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2007.

ثانياً : النفقات

النفقات الجارية : قُدرت بنحو 4101 مليون دينار، بزيادة نسبتها 8.8% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2007 . وتُشكل

النفقات الجارية في عام 2008 حوالي 31.9% من الناتج المحلي الإجمالي وهي أقل من نسبتها المتحققة في عام 2007 والبالغة 33.2 %

أما بالنسبة للنفقات الرأسمالية: فقد قُدرت بنحو 1124 مليون دينار بزيادة مقدارها 288 مليون دينار ونسبتها 34.4% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2007. وتشكل هذه النفقات حوالي 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2008 مقارنة مع 7.4% في عام 2007.

ولقد جاءت هذه الزيادة في النفقات الرأسمالية لتوفير التمويل الكافي لتنفيذ العديد من المشاريع الرأسمالية في مختلف محافظات المملكة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين ولتوفير بيئة ملائمة للاستثمار لإقامة المشاريع الإنتاجية في سائر مناطق المملكة.

وتأسيساً على ما تقدم قُدرت النفقات العامة (الجارية والرأسمالية) في مشروع قانون موازنة عام 2008 بحوالي

5225 مليون دينار، بزيادة نسبتها 13.4% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2007. وبرغم هذه الزيادة، فقد حافظت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستواها في عام 2007 المعاد تقديره والبالغة 40.7% تقريباً.

ثالثاً: العجز المالي

قُدِّر العجز المالي بعد المنح في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2008 بنحو 724 مليون دينار أو ما نسبته 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 616 مليون دينار أو ما نسبته 5.4% من الناتج في عام 2007 وفقاً لأرقام إعادة التقدير، فيما يتوقع هبوط هذه النسبة في عام 2009 إلى 4.8% من الناتج ثم إلى 3.9% في عام 2010.

أما العجز المالي قبل المنح الخارجية، فقد قُدِّر بحوالي 1164 مليون دينار أو ما نسبته 9.1% مقارنة مع 962 مليون دينار أو ما نسبته 8.5% من الناتج في عام 2007. في حين

قدر لهذا العجز أن تهبط نسبته إلى الناتج لتصل إلى 7.3% في عام 2009 ثم إلى 6.2% في عام 2010.

وعلى الرغم من ارتفاع مستوى العجز في مشروع موازنة عام 2008 والذي اقتضته الظروف الاستثنائية التي أشرت إليها فيما تقدم، فلقد تحسنت نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية لتبلغ في عام 2008 نحو 99%، علماً بأنه وضمن الإطار المالي متوسط المدى فإنه من المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 103% في عام 2009 و 106% في عام 2010 وذلك مقابل نسبة لم تتجاوز 91% قُدرت في عام 2007.

معالي الرئيس،،

حضرات النواب المحترمين،،،

في الختام، هذه هي الملامح الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة لعام 2008. ونحن على ثقة بأنها سوف تساهم وبعون الله تعالى في تعزيز مسار الاعتماد على الذات وفي

تحقيق مستويات أفضل في كفاءة الإنفاق وفعالية التحصيل والعدالة في توزيع مكتسبات التنمية على المحافظات.

إن الحكومة وإذ تدرك بان العام القادم هو عام مليء بالتحديات لتؤمن بان مواجهة هذه التحديات هي مسؤولية مشتركة تتطلب منا جميعاً اتخاذ قرارات بمستوى هذه التحديات تحمي انجازاتنا ومكتسباتنا الوطنية وتحافظ على أمننا الاقتصادي والاجتماعي وتوفر الحماية الكافية لمواطننا العزيز وتؤمن مستقبلاً أفضل للأجيال القادمة.

ندعو الله العلي القدير أن يعيننا على حمل أمانة المسؤولية ويوفقنا في مسعانا لما فيه خير الوطن والمواطن ليبقى الأردن كما أراداه القائد صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الوطن العزيز المنيع الأنموذج والقذوة.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

د. حمد الكساسبة

وزير المالية